

مخطوطات ومطبوعات

فلسفة التشريع في الإسلام

وضعه صبحي محمدي^(١)

«الدكتور في الحقوق» ورئيس غرفة في محكمة الاستئناف، والمدعي العام السابق لدى محكمة الاستئناف الشرعية، وأستاذ المحلة والقانون الروماني في الجامعة الأميركية في بيروت».

الكتاب من القطع الكبير يقع في ٣٥٠ صفحة، حسن الترتيب، جيد الورق والطبع، أخرجه مطبعة الكشاف في بيروت سنة ١٣٦٥ هـ = ١٩٤٦ م. مهد المؤلف لكتابه بمقدمة عرض فيها الغرض الذي من أجله وضع كتابه. فكان مما قاله: «ومن الحقائق التاريخية الثابتة، أن مظاهر الحياة الاجتماعية متغيرة بتغير الأزمنة والأمكنة، ولما كانت الشرائع والأحكام مظهرًا من هذه المظاهر، أدركنا سبب اختلاف الشرائع باختلاف العصور والبلدان، وأدركنا سبب تولدها بصيغة الأمم والأجيال الخاصة، تبعًا لعاداتها وتقاليدها وأماها وتزعاتها...» إلى أن يقول:

«... وأرجو أن أتوصل بذلك إلى إيضاح وجهة النظر الإسلامية في التشريع».

(١) هكذا أورد اسمه «محمدي» بالتكبير. وإذا لم يكن من حقنا أن ندخل عليه (ال) التعريف فيصبح «المحمدي» كما هو الأصل. وكما تنقي به القواعد العربية، فإن من حقنا أن نتساءل عن السبب الذي جعل كثيرًا من العرب ولاسيما في ساحل الشام، وخاصة المسلمين، يولعون بتعريف اسمائهم من التعريف تجريدًا لا يثبت على الاستعمال. ذلك: أنك إذا تسكمت عن هذا الكتاب القيم، أو قلت عنه: تقول: فلسفة التشريع للمحمدي، ولا تقول: لمحمدي. وهذه «ساحة الدباس» في بيروت، لا تقول فيها: «ساحة دباس» على رغم ما كان من رغبة صاحبها في تجريد اسمه من التعريف، مشايعة للأجنبي وانما لا ساليهم التي لا تنفي والأساليب البرية.

الى الأجانب ، والى المثقفين بثقافتهم ، ايضاحاً حقيقياً . وأرجو ان أتوصل الى ازالة ما تركه بعض الناس في الأذهان من التشويش والتدجيل . وقد كان من هؤلاء طائفة من المستشرقين ، عودونا الكتابة في مواضيع لا يحسنون لغتها ، أو لا يعرفون مراجعها ...

وأرجو أن أتوصل أيضاً الى تقريب الأسلوب القانوني الغربي الى المطلعين على الشرع الاسلامي ...»

وهذا قول حسن ، وأحسن منه أن المؤلف وفق توفيقاً كبيراً ، الى تحقيق كثير مما قصد في تأليفه اليه .

جعل الأستاذ المؤلف كتابه أبواباً ، قسمها فصولاً .

ففي الباب الأول : « تعريف علم الفقه وتفسيره » ، وفي الباب الثاني « لمحة تاريخية » بحث في فصوله عن المذاهب الاسلامية الحلية والبائدة ، وعن المذاهب الشيعية ، ثم عن الاشتراع في البلاد الشرقية وعن تاريخ القوانين الأوربية .

وفي الباب الثالث « مصادر الشرع الاسلامي » ألم فيه بالأدلة الشرعية : الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاجتهاد .

وفي الباب الرابع : « مصادر التشريع الخارجية » : تغير الأحكام ، والجليل الشرعية ، والتشريع الوصفي المباشر ، والعرف والعادة ، وعلاقة الشريعة الاسلامية بالشريعة الرومانية .

وفي الباب الخامس : « بعض القواعد الكلية » كالقصد في الأفعال ، والبيئات والاقرار واليمين وغيرها ...

وقيمة الكتاب في أن صاحبه ألفه تأليفاً ، لم ينقله نقلاً ، ولا ترجمه ترجمة ، وجهود المؤلف مقروءة في صفحات كتابه : من دراسة ، ومنافشة ، ومقايضة ، واحاطة بالموضوع ، وعرض واضح له ، وبيان لائق به ، وبسط تاريخي يكاد يكون وافياً . ثم ان المؤلف في كثير من المواطن يأتي بالأحكام

الشرعية ، فيوضحها بالأمثلة يضررها عليها ، ليقربها الى الأذهان ، فتستقر فيها .
ونحب أن نقف قليلاً عند الفصل الخامس من الباب الرابع الذي تكلم فيه
عن «علافة الشريعة الاسلامية بالشرعية الرومانية» فقد أورد دعوى «فون
كرمبر» في كتابه : «تاريخ النقافة الشرقية في أيام الخلفاء» بأن مواضع الشبه
بين القانون الروماني والشرع الاسلامي عديدة وأهمها :

١ - قاعدة البيئة على المدعي

٢ - سن البلوغ

٣ - بعض أحكام المعاملات التجارية . . .

وقد فند الأستاذ المؤلف دعوى « كمبر » تفنيدياً وجيباً فقال في : « البيئة
على المدعي » انها قاعدة تستند في الشريعة الاسلامية الى الحديث الشريف :
« البيئة على المدعي واليمين على من أنكر » ومعلوم ان الحديث أقدم تاريخياً من
الفتوحات الاسلامية في البلاد التي كانت خاضعة للشرعية الرومانية . ومن ثم
لا يمكن ان يكون مقتبساً عن هذه الشريعة « ا » .

ونؤيد قول المؤلف ونزيد عليه ، ان هذه القاعدة عرفت في العرب وعملوا بها
حتى قبل الاسلام ، فقد سمعت أول ما سمعت عن قس بن ساعدة الايادي :
« البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر » وقد أقر صاحب الرسالة (ص)
هذه القاعدة فنسبت اليه وجعلت في جملة الحديث . وكونها جاملية ، أنى لها من
القانون الروماني ، وأبعد شبهة عن ان تتصل به بسبب .

ورد المؤلف على « كمبر » في القضية الثانية وهي سن البلوغ رداً رقيقاً فقال :
« ليس في مسألة سن البلوغ والرشد في الشريعتين شبه جلي » فعند الرومان كان
البلوغ محدداً بنوام السنة الثانية عشرة للفتاة ، وتمام الرابعة عشرة للفتى . ولكن
الشرعية الاسلامية في - الرأي السائد - اعتبرت ان ينتهي سن البلوغ هو خمس
عشرة سنة . »

ولنركز قول المؤلف في هذه القضية بقولنا : ان الشريعة الاسلامية قائم جانب كبير منها في المعاملات ، على أسس من العبادات ، وهي الأحوال الشخصية ، والبلوغ شيء طبيعي له من معلومة ، فكان طبيعياً ان يكون هذا البلوغ الذي تبني عليه أحكام دينية ، أساساً للبلوغ تقوم عليه أحكام زمنية .

وأما القضية الثالثة وهي الشبه في بعض أحكام المعاملات التجارية ، فقد دفع المؤلف قول « كزير » دفعاً مفتحاً ليس لنا ما نزيد عليه ، إلا قوله عامة تتعلق بالشبه بين القوانين عامة وهي :

ان الناس لا يستطيعون ان يعيشوا من غير قانون ، فاذا لم يعرفوا قانوناً خلقوه خالقاً . اعتبر ذلك في ما يقع في القرى التي لم يدخلها قانون ولا علم ، فانهم يفصلون في كثير من دعاويهم فضلاً . وفقاً ينطبق على العدل ، ولا سيما في النزاع على الحدود . فان لم في ذلك أصولاً وقواعد يعجز عنها ، أو عن يأتي بغير منها ، أكبر المشرعين . وهؤلاء البدو لم عوارفهم (قضائهم) يحكمون بينهم بالنصف والحق أبرى « كزير » وأمثال كزير : ان العرب الذين كانوا تجار الشرق منذ أقدم عهده ، يحملون بضاعته من أقصاه الى أقصاه : يشترون ويبيعون ويبادلون ويقايضون ، يصنعون ويستصنعون ، عاشوا بلا أحكام ولا أصول ، الى ان جاء الاسلام ووضعت الشريعة ، فأخذت هذه الشريعة هذه الأحكام عن القانون الروماني ؟ ! . ان لنا رأياً في ما قيل عن علاقة الشريعة الاسلامية بالقانون الروماني بسطناه في محاضرتنا : « القضاء في الاسلام » وقد أشار اليه المؤلف اشارة خاطفة . ونحن نوافق المؤلف في الخلاصة التي اجماعها وهي :

« . . وان العادات التي اقتبسها الفقهاء - يريد فقهاء المسلمين - في البلاد التي كانت خاضعة للحكم الروماني دخلت الى التشريع الاسلامي ان لم يكن ما يناقضها في نصوص الشرع أو في مبادئه الأساسية . وعلى كل فالعادات هذه لم تكن رومانية بحتة بل كانت عادات تجارية معروفة عند العرب وعند باقي شعوب البحر المتوسط . وقد نأثر بها الرومان وأدخلوها في شريعتهم قبل المسلمين . »

وان الشريعة الاسلامية ، كما تأثرت ببعض العادات الأجنبية القليلة ، كذلك تركت هي آثارها في مدنيات جديدة ناشئة ... »

بقي ان نقول : ان الشريعة متى كانت كذلك لا يجوز ان يقال فيها أنها شريعة الهية - كما قال المؤلف في غير موضع - بل يقال : انها شريعة اسلامية في جملة مصادرها مصدر الهى .

كذلك كان يجب أن يكون هذا البحث (علاقة الشريعة الاسلامية بالشريعة الرومانية) في غير باب : (مصادر التشريع الخارجية) لأن عامة المستشرقين ، وضاعف الايمان فينا ، يستمسون بأوهى الأسباب لنفي كل مكرومة عنا ، وكل استقلال منا . فهم يعملون من ذكر هذا الفصل في باب (المصادر) حجة علينا ، ويتركون كل ما فيه من حجة لنا ، ومن رأي شديد .

ومما تساءلنا عنه :

- ١ - قوله ان كلمة الشرع والشريعة في اللغة العربية مأخوذة من الشارع ؟ ..
- ٢ - وقوله ان الحاكم معناه الشارع . وهو الله عز وجل .. وما أحسب أن مثل هذا ورد صراحة في كلام شيخ من شيوخ الفقه من المتقدمين ؟ ..
- ٣ - وقوله : ويعرف التقليد بأنه « اتباع رأي الغير دون فهم ولا حجة » ص ١٦٠ . وهو قول فيه نظر إلا اذا كان المؤلف يريد بذلك العوام ، وما أحسب اياهم يريد . وأفضل من هذا ما نقله في الصفحة ال ١٥٣ من تعريف الأمدى للتقليد بأنه « العمل بقول الغير دون حجة ملزمة » .

- ٤ - ثم قد يكون ظلاً للعرب الجاهلين ، أن يقول فيهم المؤلف : إنهم حرموا النساء حق الارث ، فهذه خديجة رضي الله عنها كانت صاحبة ثروة ، وكذلك خديجة أخت حاتم ، وكثيرات مثلهما . فمن أين جاءت هذه الثروة ، لو أن الجاهلية كانت حرمت النساء من الارث حرماناً مطلقاً ، كما زعم الأستاذ المؤلف ومن أخذ عنهم ؟ ..

وأسلوب المؤلف صحيح ، وتعبيره دقيق فصيح ، يليق بالموضوع الجليل الذي عالج . وقد أخذ على قانون العقوبات اللبناني بعض المصطلحات اللغوية ، فدل بذلك على عنايته بلغته ، وحرصه عليها ، ففتح لنا بهذا باباً للتنبيه الى بعض الفاظ ، اذا رأى هو رأينا فيها ، استدركها في طبعة جديدة . من ذلك :

جمع « سند » على « سندات » والصواب « اسناد » وعدى فثس بـ « على » وقد يكون الصحيح تعديتها بـ « عن » . وقال : « طيلة اربعة عشر قرناً » والطيلة العمر ، ولا محل لها هنا الا بتأويل بعيد لا حاجة اليه . فلو قيل : « اربعة عشر قرناً » لأغنت وأدت المعنى نفسه ، أو زيد عليها كلمة . وأكثر من استعمال « توجب » ، وهي لفظة وردت في كلام المتأخرين من الفقهاء ، أما في اللغة فقد وردت « توجب فلات » أي أكل في اليوم واليلة أكلة واحدة . وفي كلامه عن المصريين قال : « انهم حوالي سبعة عشر مليوناً » يريد قرابة . ولا يقال في مثل هذا الموضع « حوالي » ثم ان المصريين قاربوا . في السنة التي صدر فيها الكتاب - تسعة عشر مليوناً .

وجاءت في الكتاب « بما فيه » لادخال ما بعدها في حكم ما قبلها . كقوله : « وبقدر عدد الاسماعيليين في سوريا بما فيه العلويين بنحو عشرين ألفاً ونصف » والصواب : وفيها أو ومنها محافظة العلويين . . ونصف الألف . « وهو يحتوي على أكثر من سبعة آلاف حديث بما فيه المكرر » والصواب وفيه المكرر . أما قولهم « بما فيه » فتعبير عامي .

ومن الاستعمال التركي الشائع في المحاكم الى يومنا هذا واستعمله المؤلف : « طرف » و « من طرف » فقال : « المهر يدفع للزوج من طرف الزوجة أو أحد ذويها » والأصوب : تدفعه الزوجة أو أحد ذويها . وإذا كان لا بد من الاحتفاظ بمثل التعبير السابق ، يقال : يدفع من قبل الزوجة .

وبما نلاحظه استعمال : « لا يجب » في محل : « يجب ان لا » وجباً بالاستقلال « بدلاً من » جباً للاستقلال . والنوسع في استعمال التشريع بمعنى الاشتراع الى أمثال هذه الهنات التي قل أن يسلم احد منها ، ولو كانت من شيوخ الكتاب وأمرائه .

وما أشرنا الى هذا ، وأفضنا فيه ، إلا خدمة لهذا الكتاب القيم

عارف النكدي

السلام الاجتماعي

تأليف الأستاذ عبد المجيد نافع المحامي

يقع هذا الكتاب في ست وستين صفحة ومئتين . أخرجه « دار الفكر العربي » والمؤلف من الكتاب القليلين الذين اقتنفت أقلامهم من عبودية أصحاب المال ، وأصحاب السلطان ، فهاجم الفريقين بقلم جري ، صريح ، في غير جمجمة ولا مواربة . رأى ان قد « طفت » موجة المادية خلال الحربين العالميتين : الأولى والثانية ، فأعرفت العالم في ملوكان من المفاسد والشرور ، اذ أصبح جهد معظم الناس منصباً على أن ينصبوا من الذهب صنماً ليعبدوه ، الى حد ان كثيراً من الكتاب والباحثين قد اصططحوا على تسمية ذلك الفساد بأخلاق ما بعد الحرب » ورأي ما وراء ذلك من أخطار تهدد مصر ، فحمل « المصباح الأحمر » لدرء الخطر الأحمر .

ووجه رسالته الى المجتمع الرأسمالي يقول له :

« ويخال لي ان المجتمع الرأسمالي يستحث انفجار البركان ، فعوضاً عن ان يعتمد الى الاصلاح الاجتماعي ، تراء بلجاً الي وسائل القمع ، وأصاليب التهريج والدعاية ، والمسكنات الوتية ، والحلول السطحية ، ثم يشتري أقلام المرتزقة من دجاجة الأدب والسياسة ، ويسخر ضمائر المهرجين من أدعياء الدين والأخلاق ، جهلاً منه بأن الشعلة حين تُنصرَب تزداد اشتعالاً ... وان الدعوة لا تقاوم